

القانون الدولي وقضية القدس

دكتور مفيد شهاب

رئيس جامعة القاهرة

مقدمة

يتعين التأكيد منذ البداية على ضرورة الاهتمام بالجانب القانوني في أبعاد هذه القضية التاريخية والدينية والسياسية لقضية القدس ، التي تعتبر الحجر الأساسى فى قضية الصراع العربى - الإسرائيلى . ولا أعالى إذا قلت بأننى أعتقد ، بأنه لا سلام ولا أمن فى المنطقة ، إلا بحل عادل يلتزم بحكم القانون واحترام الحقوق ، فى قضية المدينة المقدسة " القدس الشريف " ، منارة الأديان . وإذا كنت قد سعدت بعدم إغفال الجانب القانوني فى إعداد برنامج هذه الندوة ، فذلك لأن هناك فى عالمنا العربى من يعتبر المنهج القانوني درباً من العبث ، طالما أن أحكام القانون الدولي لا تلقى الاحترام من كل الدول ، ولا حتى فى قرارات بعض المؤسسات الدولية المنوط بها أعمال القواعد القانونية ، ولعل قرارات مجلس الأمن التى تكيل بمكيال أو أكثر ، مجرد نموذج على ذلك .

وعلى عكس هؤلاء ، فإننى أنتمى لمن يؤمنون بحتمية الاستناد للمنهج القانوني ، وخصوصاً وأنا أصحاب حقوق ولا نطالب إلا باحترام هذه الحقوق ، المؤكدة بالقوانين وبالقرارات الدولية . أليس غريباً أن نرى المعتدى يتمسح بهذا المنهج القانوني ، لتبرير عدوانه وتمريضه ، ولا يرى البعض منا جدوى فى التمسك بهذا المنهج القانوني ، الذى يدعم ما نطالب به من حقوق ، وما ندافع عنه من مصالح مشروعة ، وعلى سبيل المثال : - العدوان الاسرائيلى على مصر عام ١٩٥٦ ، والذى بررته إسرائيل بأنه دفاع شرعى ، مسموح به فى القانون الدولي .

- حرب ١٩٦٧ والتي بررتها إسرائيل بأنها دفاع شرعى .
- أما العمل العسكرى السورى المصرى عام ١٩٧٣ فقد قالت عنه إسرائيل إنه فى حكم القانون الدولى ، عدوان ، بل لقد وصلت إسرائيل إلى حد الاستناد إلى نظرية الدفاع الشرعى ، فى تبرير قتل الأجنة فى بطون الأمهات الفلسطينيات!
وإذا كنت أؤكد على أهمية المنهج القانونى فى مواجهة المعتدى ، وفى مواجهة المجتمع الدولى ، فلست أدعو بذلك إلى التخاذل عن دعم كل مصادر قوتنا العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية والتكنولوجية اكتفاء بأننا أصحاب حق ، أو أن القانون فى صفنا . لكننى أزعم أن المنهج القانونى السليم ، لو أحسن استخدامه ، سياسياً وإعلامياً ، لكسبنا نحن العرب وضعاً أفضل فى المجتمع الدولى ، ومع المؤسسات الدولية من أجل استرجاع الحقوق.

والتزاماً بالأسلوب العلمى فى معالجة هذا الموضوع ، واحتراماً للبرنامج المعد ، أجد لزاماً على أن أقصر حديثى على قضية القدس دون القضايا الأخرى المرتبطة بها ، أو القضية الرئيسية التى أدت إلى نشأة أزمة القدس: القضية الفلسطينية ، والصراع العربى - الإسرائيلى بصفة عامة . وأقتصر ، أيضاً ، فى حديثى على ما هو قانونى فقط ، دون ما هو دينى أو تاريخى أو سياسى ، فقد تحدث فى هذه الجوانب من هم أكثر منى خبرة ودراية . ولذا أتجاوز عن كل هذه الجوانب وأدخل مباشرة فى الناحية القانونية ، وسأحرص على الإيجاز والعرض ، ذلك أننى سأضع ورقة العمل التى أعدتها بين يدى أمانة الندوة لتتضمنها أعمال الندوة.

أولاً: وضع مدينة القدس فى ظل قرار تقسيم فلسطين

بموجب قرار تقسيم فلسطين ، الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وقرارين لاحقين صدرتا فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، وفى ديسمبر ١٩٤٩ ، تم وضع نظام للإدارة الدولية لمدينة القدس نظراً لاحتوائها على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين واليهود ، ويشمل النظام الدولى بلدية القدس أى مدينة القدس بأكملها ، بما

فيها من أحياء قديمة وحديثة والقرى المحيطة بها ، والتي تشكل معها وحدة واحدة ، وتم تحديد مشتملاتها في خريطة ألحقت بقرار التقسيم الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

وقد تقرر في هذا التقسيم ، وضع القدس تحت السيادة الجماعية للأمم المتحدة ، بحيث يكون مجلس الوصاية مسئولاً عن إدارتها ، ويعين مجلس الأمن ، حاكماً للمدينة المقدسة ، يعاونه مجلس تشريعي يتكون من أربعين عضواً ، وتوضع القدس في حالة حياد دائم ، ويكون لسكانها رعاية خاصة .

لكن النظام الدولي المقترح للقدس لم ير الحياة . وبيان ذلك أن مجلس الوصاية قد كلف بوضع مشروع لهذا النظام تمهيداً لعقد اتفاق دولي بشأنه ، لكن هذا المشروع تعذر إقراره بواسطة الجمعية العامة نتيجة لمعارضة كل من البلاد العربية وإسرائيل لتدويل القدس ، فبقى التدويل معطلاً .

وظل القسم القديم من القدس تحت سيطرة الأردن . وهو الجزء الذي يحتوى على الأماكن المقدسة ، أما القسم الحديث فقد احتلته إسرائيل منذ نشوئها سنة ١٩٤٨ . وفي ٧ يونيو ١٩٦٧ ، احتلت إسرائيل مدينة القدس بأكملها عقب عدوانها على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ . ومنذ عام ١٩٦٧ - وحتى الآن - هناك انتهاكات إسرائيلية يمكن حصرها للحقوق المدنية والمعتقدات في مدينة القدس .

ثانياً : الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الدينية والمعتقدات في مدينة القدس

لم تكن سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، في الأراضي العربية المحتلة بانتهاك حقوق الإنسان ، بل امتدت يدها للعبث بالمقدسات ، وخاصة في مدينة القدس ، حيث عملت على إجراء الحفريات حول الحرم الشريف في القدس ، واغتصاب وهدم وإزالة العقارات والمقدسات الإسلامية بها وتشريد سكانها ، مستهدفة إزالة الحرم الشريف ومسجد الصخرة والمسجد الأقصى ، وإزالة ما حولهما وما يجاورهما من تراث إسلامي ومسيحي وحضاري ، واستبدال كل ذلك بهيكل جديد لليهودية .

وقد عملت السلطات الإسرائيلية ، منذ احتلال القدس ، على مواصلة إجراءات الحفر حتى وصلت إلى أسوار الحرم الشريف من الجهتين الجنوبية والغربية ، وقد حدد أحد علماء الآثار الإسرائيليين طول هذه الحفريات بـ ٤٨٥ متراً ، كان قد تم حفر ٢٣ متراً منها حتى ١٤ أكتوبر ١٩٧٠ . ثم استمرت هذه الأعمال بصفة متدرجة حتى وصلت في أجزاء منها إلى اكتمال حفر نفق إلى ما تحت قبة الصخرة والإعلان عن ذلك وفتح النفق للإسرائيليين والسائحين في سبتمبر ١٩٩٦ .

وقد تجلت قمة الأعمال الإجرامية للسلطات الإسرائيلية بقيامها بإحراق المسجد الأقصى ، في ٢١ أغسطس عام ١٩٦٩ ، في محاولة منها لتهويد القدس العربية والقضاء على أهم معالمها الإسلامية ، كل ذلك من أجل بناء هيكل اليهودية المزعوم مكان المسجد الأقصى .

إن قواعد القانون الدولي تؤكد على حماية الأماكن المقدسة والأماكن الأثرية وذلك لأنها تعتبر تراثاً إنسانياً وحضارياً لا يقدر بثمن . كما تلزم هذه القواعد سلطات الاحتلال باحترام هذه الأماكن وعدم المساس بها ، والعمل على احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية ، كما تحذر من التدخل في هذه الشئون أو العمل على تعطيلها ، وعلى سبيل المثال ، اتفاقية لاهى الرابعة لسنة ١٩٠٧ في نص المادة ٥٦ ، الذى يقرر أن "امتلاك البلديات والمؤسسات الدينية والتعليمية ، حتى ولو كانت للدولة ، يجب أن تعامل كالأملاك الخاصة ، وأن الاستيلاء أو التدمير أو الأضرار المتعمد لهذه المؤسسات أو المباني التاريخية أو التحف الفنية محظور ، ويجب أن تتخذ قيد المخالفين لنصوص هذه الاتفاقية كل الإجراءات القضائية" .

كما جرى النص أيضاً ، على حرية ممارسة الشعائر الدينية ، والتزام السلطة المحتلة بوجوب احترام ذلك ، في نص المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين ، والتي أكدت على حق السكان في المناطق المحتلة في ممارسة شعائرهم الدينية حسب عاداتهم وتقاليدهم .

وقد أكدت محكمة "تورمبرج" في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، على أن تعرض سلطات الاحتلال للأماكن الدينية أو المساس بها ، وكذلك إعاقة أو تعطيل الشعائر الدينية

فى الأراضى المحتلة ، يشكل جريمة من جرائم الحرب ، تدينها قوانين وأعراف الحرب والاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية والمبادئ العامة المعترف بها من قبل الدول المتمدنة. وقد أصدرت محكمة "نورمبرج" أحكاماً عديدة بإدانة الأشخاص الذين قاموا بإغلاق الأديرة وسلب أموال الكنائس والمعابد وانتهاك حرمتها ، وتدخلوا فى ممارسة السكان المدنيين لعقائدهم الدينية واضطهادهم للقساوسة ورجال الدين.

ثالثاً : إسرائيل وإجراءات الاستيلاء والمصادرة للممتلكات العربية فى القدس

نتيجة للغزو الاسرائيلى للدول العربية ، فى ٥ يونيو ١٩٧٦ والاستيلاء على الضفة الغربية ، أقدمت إسرائيل على ضم مدينة القدس واعتبرتها عاصمة موحدة لإسرائيل . أقدمت إسرائيل على هذه الإجراءات متحدية بذلك المجتمع الدولى بأسره ، ومنتهكة لمبادئ القانون الدولى التى أخذت جميع الدول على عاتقها احترامها والالتزام بها ، ومن ضمنها إسرائيل نفسها. ولجوء إسرائيل إلى هذه الإجراءات ، الهدف منه تثبيت أقدامها تدريجياً فى الأراضى العربية المحتلة ، متبعة فى ذلك سياسة إقامة المستوطنات الإسرائيلية لتكون فى المستقبل بمثابة أمر واقع تفرضه إسرائيل على الدول العربية كما فعلت سنة ١٩٤٨ .

وفضلاً عن ذلك ، فقد قامت إسرائيل فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ بحركة استيطان وضم هائلة فى الضفة الغربية عامة والقدس خاصة ، تنفيذاً لمخططها التوسعى:

فى ٢٨ يوليو ١٩٦٧ ، بعد العدوان بشهر ونصف ، أصدرت إسرائيل أمراً أطلقت عليه اسم " أمر القانون والنظام رقم ١ لسنة ١٩٦٧ " أعلنت فيه أن "مساحة أرض إسرائيل المشمولة فى الجدول الملحق بالأمر ، خاضعة لمرسوم قانون إدارة الدولة الإسرائيلية" . هذا الجدول يتضمن تنظيمياً لمدينة القدس بأكملها حتى الجزء الذى كان يقع تحت الحكم الأردنى العربى ، والذى كان يقطنها آنذاك حوالى مائة ألف نسمة من السكان العرب.

ودعا بن جوريون ، فى خطاب له أمام الكنيست الاسرائيلى ، إلى الإسراع فى عملية توطين اليهود فى القدس للقيمة وغيرها من الأماكن المقدسة ، وقال فى هذا الصدد ، أن توطين ٢٠,٠٠٠ أسرة يهودية فى المنطقة المحيطة بالقدس سينهى إلى الأبد كل حديث حول فكرة تدويل المدينة المقدسة.

كذلك قامت إسرائيل بإصدار الأمر رقم (١٤٤٣) المتعلق بمصادرة الأراضى والمباني داخل أسوار القدس القديمة ، حيث تمتد المساحة المصادرة بين السور الجنوبى الغربى للحرم القدسى الشريف والحي الأرمنى داخل أسوار المدينة ، وتقدر مساحتها بحوالى ١١٦ دونما ، تشمل ٦٠٠ منزلاً عربياً وخمسة مساجد و٤ مدارس وسوقين ومركزين إسلاميين ، وأصبح ساكنوها والبالغ عددهم ٧٠,٠٠٠ نسمة دون مأوى .

كما صدر إعلان لوزير المالية الإسرائيلى فى ٣٠ أغسطس ١٩٧٠ بمصادرة أراضٍ أخرى فى القدس تقع فى منطقة النبى يعقوب ، وتبلغ مساحتها ٤٧٠ دونما ، وأراضٍ عربية أخرى تقع شمال غربى القدس مساحتها ٤٨٤٠ دونما ، وتقدر مساحة الأراضى العربية المصادرة بموجب هذا القرار بحوالى ١١٦٨٠ دونما فى منطقة القدس وحدها.

وقد وصل عدد اليهود الذين أصبحوا يقطنون القدس العربية حتى نهاية ١٩٦٩ ، ثلاثة آلاف نسمة ، وخططت إسرائيل لكى يصل عددهم فى نهاية ١٩٧٣ ، فى القدس العربية ، إلى ٤٢,٠٠٠ نسمة ، واستمرت الزيادة حتى وصلت إلى تغيير جذرى فى النسبة بين اليهود إلى الفلسطينيين فى المدينة ، بحيث أصبح اليهود أكثر من ٥٠٪.

ولقد تعرضت مدينة القدس ووضعتها حتى خلال مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط ، منذ أن بدأت مسيرة مدريد ١٩٩١ وحتى الآن ، إلى العديد من الانتهاكات . وفى العام الماضى وحده يمكننا أن نسجل على سبيل المثال لا الحصر انتهاكين معارضين: الأول : من جانب إسرائيل التى أعلنت عن مصادرة ٥٣ هكتاراً من أراضى القدس الشرقية المحتلة ، لإنشاء حي يهودى جديد يضم ٢٥٠٠ وحدة سكنية ، كمرحلة أولى من خطة تهدف إلى مصادرة ٥٠٠ هكتار إضافية.

الثانى : من جانب الكونجرس الأمريكى ، عندما أعلن روبرت دول زعيم الأغلبية الجمهورية فى مجلس الشيوخ الأمريكى والمرشح للرئاسة الأمريكية القادمة ، عن تقديم مشروع لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس .

وسواء كان هذا الهجوم أو ذلك هو الأشرس ، فإن كليهما يصيب عملية السلام فى مقتل ، وينسف جهوداً كثيرة سابقة لإقرار الاستقرار أو التعاون فى المنطقة ويضع البذور للصراع بل للحرب . وباختصار شديد ، فإن كلا من إسرائيل ، إذا ما استمرت فى سياستها الحالية لفرض الأمر الواقع الاستيطانى فى القدس الشرقية - والولايات المتحدة ، إذا استمرت فى اتخاذ قرار بنقل السفارة ، سوف تنسفان عملية السلام بأسرها وتعود فى تقديرى ، أوضاع المنطقة إلى ما كانت عليه ، من حدة وتوتر ، فى أكثر فترات الصراع العربى - الاسرائيلى احتداماً .

ولست فى حاجة إلى الإشارة إلى مدى الجرم المرتكب بحادث إتمام حفر النفق إلى ما تحت قبة الصخرة الذى وقع منذ أسابيع ، فأثار انتفاضة فلسطينية وعربية وسخفاً إقليمياً وعالمياً ضد هذا العدوان .

رابعاً : الأمم المتحدة وموقفها من قضية القدس ومبدأ عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة

يقر ميثاق الأمم المتحدة حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، واحترام حقوق الإنسان ، وعدم التفرقة العنصرية ، ومن ناحية أخرى تنص المادة ٤/٢ ، وأيضاً يؤكد الميثاق ، على أن يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسى .

وبناء عليه ، لو أن دولة ما انتهكت حكم المادة ٤/٢ من الميثاق ، والتي تفرض على كافة الدول الامتناع عن استخدام القوة ، فإن كافة الدول تلتزم بموجب الميثاق ، بأن تتخذ من التدابير الجماعية ، ما يحول دون المساس بالسيادة الإقليمية والاستقلال السياسى للدولة المعنية وأن تقمع العدوان الواقع عليها . وهذا الالتزام "الإيجابى" على كل دول العالم ، يفترض بداهة أن يقترن بالالتزام "سلبى" مفاده "عدم الاعتراف" بأى تصرف يأتى

مخالفا للمبادئ المذكورة ، ولا بأى أثر من الآثار الناجمة عنه ، والقول بغير هذا يجعل من هذه التدابير غير ذات معنى .

وقد شهدت الأجهزة المختلفة للأمم المتحدة - بعد إنشائها - محاولات لتقنين الالتزام بفكرة عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة . من ذلك مثلا: المشروع الذى تقدمت به لجنة القانون الدولى سنة ١٩٤٩ والذى يقرر أن تلتزم كل دولة بالامتناع عن الاعتراف بأى مكاسب إقليمية تحصل عليها دولة أخرى انتهاكاً لأحكام المادة التاسعة ، وهذه المادة التاسعة تؤكد القواعد العامة للقانون الدولى التى تضمن السلامة الإقليمية لكافة الدول.

وقد اعتنقت الجمعية العامة هذا المبدأ ، مبدأ عدم الاعتراف ، وأكدت فى الإعلان الصادر عنها ، والمتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول الصادر فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، والذى جاء فيه : "إن أية مكاسب إقليمية تم الحصول عليها عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لا يمكن الاعتراف بشرعيتها".

وعليه طبقاً لهذا المبدأ المسلم به فقهياً ، وفى أجهزة الأمم المتحدة ، نعلم أنه فى أعقاب العدوان الاسرائيلى على كل من مصر وسوريا والأردن ، أصدر مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، قراره الشهير تحت رقم ٢٤٢ ، مقررأ فى ديباجته "عدم قبول الاستيلاء على أقاليم الغير عن طريق الحرب" ، وأن إرساء السلام العادل فى الشرق الأوسط يقتضى "سحب القوات الإسرائيلية من الأقاليم المحتلة إبان النزاع الأخير".

كذلك فى أعقاب توصيات عديدة متعلقة بهذا الهدف ، كان قد صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٤ يوليو ١٩٦٧ يدين كل الإجراءات التى قامت بها إسرائيل لتغيير الوضع القانونى للقدس.

قد يقال إن الجمعية العامة تصدر توصيات غير ملزمة ، وأن ما هو ملزم يصدر عن مجلس الأمن ، لذا انتقل إلى مجلس الأمن . وهنا أذكر بعض القرارات:

١. القرار رقم ٢٥٠ لعام ١٩٦٨ : والذي يدعو إسرائيل إلى الامتناع عن إقامة العرض العسكرى فى القدس بتاريخ الثانى من مايو ١٩٦٨ وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير للمجلس فى هذا الشأن.

٢. القرار رقم ٢٥١ لعام ١٩٦٨ : وفيه يبدى مجلس الأمن أسفه لإقامة العرض العسكرى الاسرائيلى فى القدس.

٣. القرار رقم ٢٥٣ لعام ١٩٦٨ : والذي يعتبر جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التى قامت بها إسرائيل بما فى ذلك مصادرة الأراضى والأماكن ، التى من شأنها أن تؤدى إلى تغيير فى الوضع القانونى للقدس ، إجراءات باطلة ، ولا يمكنها تغيير الوضع فيها ، ودعا القرار إسرائيل بإلحاح إلى أن تبطل هذه الإجراءات ، وأن تمتنع عن القيام بأى عمل آخر من شأنه تغيير الوضع فى القدس.

٤. القرار رقم ٢٦٧ لعام ١٩٦٩ : يعبر مجلس الأمن فيه عن أسفه لفشل إسرائيل فى إظهار الاحترام لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالقدس . ويؤكد هذا القرار على أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التى اتخذتها إسرائيل ومن بينها مصادرة الأراضى والممتلكات ، أعمال باطلة ، ويدعو إسرائيل بإلحاح إلى الاعتراف بأن أى تدمير أو تدنيس للأماكن المقدسة أو المباني أو المواقع الدينية أو أى تشجيع على ذلك ، يهدد بشدة الأمن والسلم الدوليين ، كما يقرر أن العمل المقيت لتدنيس المسجد الأقصى يؤكد الحاجة الملحة لامتناع إسرائيل ، عن خرق القرارات الصادرة عن المجلس ، كما طالبها بإبطال جميع الإجراءات والأعمال التى اتخذتها لتغيير وضع القدس ، أضيف إلى ذلك أن المجلس دعا إسرائيل إلى التقيد بدقة بنصوص اتفاقية جنيف الرابعة ، وبالقانون الدولى ، الذى ينظم سلطات دولة الاحتلال ، هذه السلطات التى تقتصر على حق الإدارة اليومية للإقليم المحتل ، دون القيام بأى عمل يؤدى إلى التغيير الجغرافى أو القانونى أو الإدارى للإقليم المحتل . ويدعو هذا القرار إلى الامتناع عن إعاقة المجلس الإسلامى الأعلى للقدس عن القيام بمهامه ، بما فى ذلك أى تعاون يطلبه المجلس.

٥. القرار رقم ٢٩٨ لعام ١٩٧١ : والذي يعتبر ، بعبارة واضحة للغاية ، أن جميع الأعمال الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس ، ومن ضمنها مصادرة الأراضي والممتلكات ونقل السكان والتشريع الهادف إلى ضم القطاع المحتل ، لاغية تماماً ، ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع ، ودعا المجلس الاسرائيلي بالحاح إلى إلغاء جميع الإجراءات والأعمال السابقة ، وإلى عدم اتخاذ خطوات أخرى في القطاع المحتل من القدس ، والذي قد يفهم منه تغيير وضع المدينة ، أو قد يحجب بحقوق السكان ، وبمصالح المجموعة الدولية والسلام العادل والدائم.

٦. القرار رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠ : والذي يدعو إلى إزالة المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الأراضي المحتلة ، وهذا القرار لم يذكر القدس تحديداً ، وإنما قال الأراضي المحتلة . لكن كل قرارات مجلس الأمن ، بلا استثناء ، صريحة بالنص على أن المقصود بذلك كل الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية . ومن هنا لا يمكن لإسرائيل أن تتعلل بأى حال بأن الأراضي المحتلة لفظ عام لا ينطبق على القدس الشرقية . إن القدس الشرقية بحكم القانون الدولي وبحكم قرارات مجلس الأمن جزء من الأراضي المحتلة ، تنطبق عليها نفس الأحكام.

٧. القرار رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ : والذي دعا جميع الدول إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس مع اعتبار جميع التدابير والإجراءات التشريعية والاستيطانية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة لاغية ومخالفة للقانون الدولي.

٨. القرار رقم ٦٧٢ لعام ١٩٩٠ : والذي أدان إسرائيل لارتكابها أعمال عنف ضد الفلسطينيين ، وذلك بمناسبة المذبحة التي شهدتها ساحة المسجد الأقصى في أكتوبر عام ١٩٩٠ ، وطالب إسرائيل بصفقتها قوة احتلال ، بالوفاء بمسئولياتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

٩. القرار رقم ٦٧٣ لعام ١٩٩٠ : والذي جاء رداً على رفض إسرائيل للقرار رقم ٦٧٢ ، يؤكد فيه مجلس الأمن إصراره على ضرورة امتثال إسرائيل لقرار المجلس السابق ، وأن تسمح لبعثة تقصى الحقائق بأداء مهمتها المقررة بموجب القرار السابق صدوره عن المجلس.

١٠. القرار رقم ٩٠٤ لعام ١٩٩٤ : وقد أدان بقوة المذبحة التي ارتكبت في مدينة الخليل، وطلب من إسرائيل اتخاذ إجراءات من بينها مصادرة الأسلحة ، بهدف منع أعمال العنف غير المشروعة من جانب المستوطنين الإسرائيليين . وفي الفقرة التمهيدية لهذا القرار يصف القدس من جديد بأنها محتلة ، وفي فقرة أخرى يصف القرار الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ ، بأنها أراضي فلسطينية محتلة.

يستفاد مما سبق ، أن الأمم المتحدة إذ تقرر عدم شرعية التغيرات الإقليمية الناجمة عن العدوان الاسرائيلي على الدول العربية الثلاث ، وتقرر بطلان التصرفات التي اتخذتها إسرائيل بمناسبة احتلالها لأقاليم هذه الدول ، فإنها تعتنق بذلك نظرية بطلان التصرفات التي تصدر بالمخالفة لقواعد القانون الدولي. وتسعى الأمم المتحدة ، من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن ، إلى تأكيد مبدأ الشرعية القائم على فكرة سيادة القانون الدولي ، لكي يحل محل مبدأ آخر هو مبدأ الفاعلية ، القائم على أن الأمر الواقع يصحح التصرفات الباطلة . والفقه والقضاء الدوليان يلتزمان بعدم الاعتراف بأى أوضاع إقليمية غير مشروعة استناداً إلى مبدأ مسلم به في القانون ، وهو أن الخطأ لا يولد الحق ، على اعتبار أن ذلك المبدأ يعد من المبادئ العامة للقانون الدولي . فإذا كان نوع الخطأ المرتكب ، بسبب التغير الإقليمي أو بمناسبته ، نصبح أمام انتهاك إحدى القواعد القانونية الدولية المتعلقة بالنظام الدولي العام ، وهى ليست قاعدة عادية ، إنما هى قاعدة من القواعد الآمرة التي تشكل صلب النظام الدولي العام ، نصت عليها المواد العديدة في ميثاق الأمم المتحدة.

ونود الإشارة إلى أن اتفاقية أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣ ، تتضمن نصاً صريحاً ، إذ تتحدث في المادة الخامسة عن إجراءات التفاوض ، والفترة الانتقالية ، والانتخابات وغير ذلك . وقد تم الاتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أن تتضمن هذه القضايا المتعلقة بموضوعات القدس، واللاجئين ، والمستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، والحدود ، الأمر الذي يعنى ، أنه وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية تكون قضية القدس مؤجلة إلى مرحلة لاحقة من التفاوض . وهذا يعنى ، من وجهة نظر القانون ، بأن هناك تعهداً من إسرائيل ، ينتج أثراً مانعاً نحو إسرائيل ، أن تقوم بأى إجراء منفرد ، منذ لحظة توقيع هذا الاتفاق ، ويطلق على هذا الأثر في القانون "الأثر الواقف" أى أن هناك فترة لتجميد وضع القدس على ما

كانت عليه منذ لحظة توقيع الاتفاق حتى الانتهاء إلى الوضع النهائي الذى يتم الاتفاق عليه فى التفاوض . إذن فأى تغير فى هذا الوضع ، بالمصادرة أو غيرها يعتبر ، فضلاً عن مخالفته للقرارات الشرعية الدولية ، مخالفاً أيضاً لالتزام إسرائيل نفسها وفقاً لهذا الاتفاق "اتفاق أوسلو" ويكون فى كل الأحوال باطلاً ، ولا يترتب عليه أى أثر قانونى.

الفيتو الأمريكى فى القرار الخاص بالقدس

جاء استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للفيتو ضد مشروع القرار الذى كان مقدماً لمجلس الأمن لمطالبة إسرائيل بإلغاء مصادرة الأراضى فى القدس الشرقية مخيباً للآمال ومستفزاً لمشاعر العرب والمسلمين ، فضلاً عن مخالفته الصريحة لإدارة المجتمع الدولى، ومخالفته لأحكام القانون الدولى.

ثم يأتى تعقيب "مادلين أولبريت" مندوبة أمريكا فى الأمم المتحدة على التصويت ليضعاف من هذا الاستفزاز ، ويؤكد مدى الابتزاز الاسرائيلى لبلادها ، حين تقول ، إن التصويت كان على مبدأ يتمثل فى أن الطريق الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل فى الشرق الأوسط هو إجراء محادثات مباشرة بين الأطراف المعنية، وأن مجلس الأمن ليس هو المكان المناسب لذلك . ولقد كان وزير خارجيتنا على حق عندما تساءل ، إذا لم يكن مجلس الأمن هو المكان المناسب ، فأين المكان المناسب إذن ؟

ولعله من المناسب هنا أن نفند هذه المبررات التى جاءت بها مندوبة أمريكا ، وسنقتصر هنا على النواحي القانونية:

١. إن مجلس الأمن هو المحفل الدولى الأساسى لعرض مصادرة إسرائيل لأراضى القدس الشرقية ، لأنه هو الجهاز المختص بالأمور التى تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين ، وفقاً للفصل السادس والفصل السابع من الميثاق ، وأن ما حدث يهدد السلم والأمن الدوليين ، وذلك هو الاختصاص الأول والأساسى لمجلس الأمن.

٢. إن الولايات المتحدة الأمريكية ، التى اتخذت هذا الفيتو ، حتى لا يصدر القرار ، قد شاركت فى إصدار العديد من القرارات المماثلة التى تنبأها مجلس الأمن بشأن قضية

القدس . لقد أقرت الولايات المتحدة في كل القرارات السابقة ، بأن القدس الشرقية جزء من الأراضي المحتلة وأى تغير فيها يخالف القانون الدولي ، ويخالف اتفاقية جنيف ، وأنها لا توافق أبداً على انتقال البعثات الدولية إليها.

٣. إن الأمر الذى كان مطروحا على المجلس يتعلق بانتهاك قاعدة من قواعد القانون الدولي الأمرة المتعلقة بالمصلحة العليا والأساسية للمجتمع الدولي ، مما لا يجوز مخالفتها ، أو الاتفاق على ما يخالف أحكامها. وكان طبيعياً أمام قاعدة أمرة أن يتصدى مجلس الأمن لاتخاذ قرار بشأنها.

وهكذا يتبين لنا مدى انتهاك إسرائيل لعدد من قرارات مجلس الأمن السابقة والمتعلقة بموضوع القدس ، والتي تقضى فى مجموعها ببطلاق جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التى قامت بها إسرائيل بما فى ذلك مصادرة الأراضي والأماكن التى من شأنها أن تؤدى إلى تغيير فى الوضع القانونى لمدينة القدس.

ويتبين لنا كذلك أن مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية فى القدس الشرقية - التى هى جزء من الأراضي المحتلة - هو انتهاك صريح لاتفاقية جنيف الرابعة ، الصادرة فى ١٣ أغسطس عام ١٩٤٩ ، والتى تنظم بدقة صلاحيات سلطة الاحتلال العسكرى وتقتصرها على الإدارة اليومية ، دون الإخلال بالوضع الجغرافى والسكانى للأراضي المحتلة.

هذا ، وأود التنويه على أننى قد حرصت هنا على الالتزام بالجانب القانونى وحده ، التزاما بما ذكرته فى البداية ، وذلك أننى ما زلت أؤمن أن الالتزام بأحكام القانون والتمسك بها والدفاع عنها أمر يساعدنا كثيراً على استرجاع الحقوق ، طالما أننا لا نكتفى بالقانون فقط ، ولا نكتفى بالحديث فقط ، ولا نكتفى بالندوات فقط وإنما نتسلح بالحق والإرادة والقوة ، ونستعد للتحديات سواء كانت تحديات حرب أو تحديات سلام ، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ، تكنولوجياً وعلمياً.